إشكالية تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2012_2020

The problematic of activating modern of payment tools in the Algerian banking system for the period 2012_2020

أحمد عزوز [1*]

[1] جامعة البويرة (الجزائر) a.azzouz@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/13؛ **تاريخ القبول**: 2022/05/29؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/08

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح إشكالية تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي الجزائري، فرغم الجهود المبذولة في إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي و عصرنة القطاع المالي والمصرفي وتبني الصيرفة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، غير أن هناك مجموعة من العوائق التي جعلت من النظام المصرفي الجزائري متأخر كثيراً عن الاستخدام الأمثل لهذا التطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بآليات الدفع الإلكتروني التي ما تزال محدودة الاستخدام، وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب المعاملات المالية تتم نقدًا ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية و النقدية للبلد؛ التي تحدد الكيفية والآليات التي يستخدمها المواطنين في التصرف في أصولهم المالية.

الكلمات المفتاح: وسائل الدفع؛ سيولة الاقتصاد؛ كتلة نقدية؛ قيمة النقود؛ نظام مصرفي؛

رموز تصنيف jel: F36 ; G24

Abstract: The aim of the study is to illustrate the problem of activating modern of payment tools in the Algerian banking system, despite efforts to introduce ICT into banking, modernize the financial and banking sector and adopt e-banking in recent years, However, there are obstacles that have left the Algerian banking system far behind, especially with regard to electronic payment mechanisms, which are still of limited use. The study concluded that most financial transactions were conducted in cash, owing to a combination of the country's economic and monetary factors; Determine how and mechanisms citizens use to dispose of their financial assets.

Keywords: Means of payment; the liquidity of the economy; A cash block; Value of money; A banking system;

* المؤلف المرسل.

Jel Classification Codes : G24 ; f36

تمهيد:

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي والمعلوماتي، وبالأخص نتيجة ظهور شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية، فوسائل الدفع التقليدية كالشيك والسند لأمر كلها وسائل تتلائم وطبيعة التجارة التقليدية، حيث أحدثت التكنولوجيا تغيرات كبيرة في قطاعات النشاط الاقتصادي والبنكي، حيث شرعت مختلف البنوك بتكثيف الاستفادة من أحدث التقنيات الحديثة كتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحواسيب الآلية وشبكة الإنترنت، وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، وتطوير أساليب وتقنيات تمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في هذا النوع من الصناعة. وفي هذا الصدد عملت المصارف الجزائرية على عصرنة قطاعها المالي والمصرفي وتبني الصيرفة الإلكترونية في السنوات الأخيرة من خلال الجهود المبذولة في إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي؛ غير أن هناك مجموعة من العوائق التي جعلت من النظام المالي الجزائري متأخر كثيراً عن الاستخدام الأمثل لهذا التطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بآليات الدفع الاليكترونية التي ما تزال محدودة الاستخدام.

وباعتبار أن النقود تؤدي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبارها وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها. نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لإدارة النقود وتنظيم إصدارها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية.

غير أن الاقتصاد الوطني ما يزال يتميز بارتفاع حجم الكتلة النقدية ومعدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع في تطهير المؤسسات العمومية، الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أزمة الثقة في النظام البنكي بعد أزمة الخليفة والنقص المتكرر لسيولة في المراكز البريدية؛ وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج(العرض) النقدي، مع ما يميز سرعة تداول النقود

التي ما تزال منخفضة بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم تتجاوز(سرعة تداول النقود) الاثنان منذ سنة 2000م؛ كل هذه العوامل جعلت من النقود القانونية أساس معظم –إن لم تكن كل– التعاملات بين الأفراد في الاقتصاد الوطني.

الإشكالية: تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية أساسية هي: فيما تتمثل مجموعة العوامل التي حالت دون تطور وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة: بُنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والفردية التي تساهم في استخدام الأفراد للسيولة في المعاملات التجارية اليومية دون استخدام آليات الدفع الإلكترونية؛ وأن الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على ذلك.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة في معرفة مجموعة العوائق التي تحول دون عملية تسريع آليات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني، مقابل تفضيل الاستعمال المتزايد للسيولة النقدية في المبادلات التجارية، ولذلك فإن معرفة هذه العوامل يساهم في تقييم العوامل المؤثرة على عملية تسريع وسائل الدفع الاليكترونية، ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والأوضاع الاقتصادية في ذلك.

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضية البحث من جوانبها المختلفة والحصول على النتائج وإعطاء تفسيرات استخدمنا المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الجوانب النظرية لوسائل الدفع الحديثة، وكذلك دراسة وتحليل نشاط الدفع الإلكتروني خلال الفترة المحددة للدراسة، فضلاً عن معرفة أهم العوامل المؤثرة في عدم تطور استخدام وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي الجزائري.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الأبحاث التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ولعل من أهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

–دراسة سايحي الخامسة و طويل حدة، بعنوان: أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية و

إدارية جامعة بسكرة، الجزائر، 2019م، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة المصرفية، من وجية نظر عملاء بنك الجزائر الخارجي – وكالة تبسة –من خلال استخدام استبيان وجه لعملاء الوكالة، وقد تم التوصل إلى أنه يوجد تأثير لوسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة المصرفية بمختلف أبعادها، كما أكد الباحثين على ضرورة تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني من خلال الاهتمام بتطويرها وتطبيقها بشكل فعال بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية.

–دراسة رابح شليق، بعنوان: وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021م، تهتم هذه الدراسة بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الوطني وتوضيح دورها في معالجة أزمة السيولة في الجزائر، من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية و الوقوف على واقع توسعها في الجزائر وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة السيولة، و خلصت الدراسة إلى أنه من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من هذه الأزمة التي طالت وأثرت على الاقتصاد الوطني من كل الجوانب لا يمكن أن يحدث إلا من خلال التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة، والاعتماد على وسائل الدفع الحديثة لتسوية المبادلات، وقد بينت الدراسة مدى ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

I- تحليل واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر:

تظهر في الاقتصاد الوطني مجموعة من المعطيات الاقتصادية وخاصة النقدية منها كسبب أو كدافع من أجل تسريع عمليات الدفع الإلكترونية عبر الوسائط البنكية الحديثة، التي تمكن الفرد الجزائري من الاستغناء عن حمل حقيبة النقود من أجل تسوية معاملاته البسيطة، في أقصر مدة وبأقل تكلفة ممكنة.

1.I– مفهوم وسائل الدفع الحديثة:

وردت عدة مفاهيم لوسائل الدفع الحديثة تتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية، وفيما يلي ذكر بعض المفاهيم:

– يعرف الدفع الإلكتروني على أنه" كل المبادلات التي تتم بصفة إلكترونية، حيث تتضمن حوالة الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضاً النقود الإلكترونية، وتكمن الحاجة إلى وسائل الدفع الإلكتروني في تنفيذ مختلف المعاملات اليومية مثل: تحويل الأموال بين البنوك والعملاء، الدفع للشراء عن طريق الأنترنت مقابل الحصول على السلع والخدمات، تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات وغيرها، وتسديد فواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف" (حوالف عبد الصمد، 2015، ص35).

– يقصد بالوفاء الإلكتروني بمعناه الواسع كل عملية دفع لمبلغ من النقود تتم بأسلوب غير مادي، ولا يعتمد على دعامات ورقية بل بالرجوع إلى آليات إلكترونية (جمال زكي الجريدلي، 2008، ص10).

– وسائل الدفع الإلكتروني حسب المشرع الجزائري هي: وسيلة الدفع الإلكتروني كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية (الجريدة الرسمية عدد 28، 2018).

– مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يحمل في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا المقدمة للوفاء، مثل التحويل الإلكتروني للأموال، شيك إلكتروني، كمبيالة إلكترونية، الدفع بالبطاقات الإلكترونية (بطاقة الائتمان و بطاقة الدفع)، أو الدفع بالنقود الإلكترونية، ويعرف الدفع الإلكتروني بأنه منصة يستخدمها الأفراد و المؤسسات كوسيلة آمنة ومريحة لإجراء عمليات الدفع عبر الأنترنت وفي الوقت نفسه بوابة للتقدم التكنولوجي في مجال الاقتصاد العالمي وهو المحرك الرئيسي للتجارة الإلكترونية (Kabir, Saidin, 2015, p113).

– التعريف المختار: وسائل الدفع الحديثة هي كل العمليات المالية التي تتم إلكترونياً بدلاً عن استعمال الورق (النقود، الشيكات، الكمبيالات)، من خلالها يستطيع الفرد أو التاجر تسوية كل معاملاته اليومية من تسديد فواتير أو تحويل للأموال أو شراء أو بيع سلع.

1.1.I– أنواع وسائل الدفع الحديثة:

–البطاقات الإلكترونية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو مؤسسات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجبها يستطيع الحاملون لهذه البطاقة سحب المبالغ النقدية من أجهزة سحب النقود، وأن يقدمها كأداة وفاء للسلع والخدمات (سايحي الخامسة، طويل حدة، 2019، ص74).

–النقود الإلكترونية: تعتبر أحدث وسائل الدفع الإلكتروني وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي وتستعمل كأداة للدفع.

–الشيك الإلكتروني: هي رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى حامل الشيك، ويقوم بوظيفته كوثيقة تعهد بالدفع يحمل توقيعا رقميا يمكن التأكد من صحته إلكترونيا، ويتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك وكذا تاريخ صرف الشيك، ورقم الحساب المحول إليه مع التوقيع، وهو يشبه الشيك التقليدي غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونياً (رابح شليق، 2021، ص445).

– الأوراق التجارية الإلكترونية: وتشمل كل من السفتجة الإلكترونية، والسند لأمر الإلكتروني، والاعتماد المستندي الإلكتروني، ولا يختلف تعريفها عن مثيلتها الورقية، باستثناء طريقة استخدامها فهي تتم عن طريق شبكة الأنترنت (حيدر كامل مجيد، 2021، ص49).

–التحويل المالي الإلكتروني: هو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ من المال من حساب إلى آخر عن طريق تقيده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء تم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين.

2.1.I– مميزات وسائل الدفع الحديثة:

–الخصوصية (إخفاء الهوية): تعكس هذه الخاصية رغبة المستخدمين في حماية خصوصيتهم وهويتهم ومعلوماتهم الشخصية في بعض المعاملات وعن طريق إخفاء الهوية.

– **الأمان:** من خلال قدرة وسائل الدفع الإلكترونية في الحفاظ على المعلومات الشخصية من أي تغيير أو سوء استخدام وعدم السماح للأشخاص غير المصرح لهم باستخدام نظام الكمبيوتر والتحكم في الوصول إلى الشبكة من الداخل أو الخارج(AL-maaitah, 2011,p395) .

– **القبول الدولي:** تتسم وسائل الدفع الإلكترونية بالطبيعة الدولية أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في جميع أنحاء العالم ويتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسة للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل وكذلك يمكن استخدامها لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد اذ يتم إبرام العقد بين الأطراف المتباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت.

– **سهولة الاستعمال:** أي أن عملية الدفع سهلة التنفيذ، حيث تعد هذه الخاصية مهمة لنجاح نظام الدفع لأن نظام الدفع يجب أن يكون سهل الاستعمال وسريع التنفيذ بالنسبة للمستهلك أو التاجر.

I.2– عرض وسائل الدفع الحديثة المستخدمة في النظام المصرفي الجزائري:

بالرغم من أن الحكومة أصدرت مرسوماً تنفيذياً يقضي بإلزامية استعمال الشيك في المعاملات المالية التي يفوق مبلغها 50 ألف دينار جزائري سنة 2005 والذي دخل حيز التنفيذ في 01-09-2006 (الجريدة الرسمية عدد 75)، إلا أنه تم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر في نفس السنة، ليتم إصدار مرسوم تنفيذي آخر سنة 2010 يقضي بإلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار جزائري (الجريدة الرسمية عدد 43، 2010)، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 31-03-2011، إلا أن ذلك لم يقض على مشكلة استعمال السيولة بشكل كبير.

وبعد فشل تطبيق الإجراءات السابقة، اضطرت السلطات إلى اتخاذ إجراء آخر، وهو إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية التي تتجاوز قيمتها مليون دينار جزائري ابتداء

من الفاتح يوليو 2015، وقد يلقى هذا الإجراء مصير سابقيه إذا لم تُعالج أسباب الفشل في التطبيق (آدم حديدي، سليمان ناصر، 2015، ص24).

I.2.1– البطاقة البنكية المحلية:

بطاقة CIB: بطاقة بنكية تستعمل على نطاق محلي داخل الوطن، تمكن الزبون حامل البطاقة المحلية من دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات عبر الشبكة التابعة للتجار في المصرفية الإلكترونية بين البنوكTPE ، صدرت البطاقة بعد إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، حيث تم إطلاق هذه البطاقة على أساس تطوير آليات الدفع الإلكتروني في الجزائر إلا أنها بقيت تستعمل للسحب فقط، وهذا رغم التجارب القليلة لمحاولة استعمالها لدفع بعض الفواتير، ويرجع ضعف استعمال هذه البطاقة إلى كون المعاملات المالية في الجزائر تتم نقداً وليس بوسائل أخرى.

I.2.2– بطاقات الدفع الدولية:

تم إصدار بطاقات الدفع الدولية من طرف بعض البنوك العمومية والخاصة، حيث تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكتروني TPE/DAB، وعلى شبكة الإنترنت في جميع دول العالم، ولعل أهما بطاقة الفيزا الدولية Card Visa التي يوفرها بنك التنمية المحلية وهي على نوعان بطاقة الدفع المسبق وبطاقة الفيزا الذهبية؛ و بطاقة الماستر كارد MasterCard التي يتعامل بها بنك تروست الجزائر وهي تعتبر بطاقة الخصم والدفع بالعملات الأجنبية. وبطاقة أمريكان اكسبرس Amex Carte هي بطاقة للدفع للعملات الخارجية وتسوية جميع المشتريات يوفرها البنك الوطني الخارجي لزبائنه، تعرض في ثلاث أشكال: البطاقة الذهبية والبطاقة البلاتينية والبطاقة الخضراء، وهي مخصصة لزبائن البنك الذين يملكون حساب بالعملة الأجنبية على الأقل 5000 دولار أمريكي ويمكن الاستفادة من خدمات دفع ثمن المشتريات والخدمات الخاصة بالزبون على المحطات بالمحلات التجارية، الفنادق، المطاعم، وكالة السفر... الخ، الموقعة على الاتفاقية. AMEX إلا أن بطاقات الائتمان و AMEX ليست بطاقات السحب الآلي بل هي بطاقات مخصصة فقط للدفع اعتماداً على

توفر رصيد الزبون (لخضر لعروس، عبد الهادي مسعودي، 2017، ص320). هذا ويرجع السبب الرئيس في قلة إصدار البطاقات البنكية الدولية إلى قلة أماكن استعمالها في السوق الجزائرية إذ يقتصر الأمر على بعض الفنادق الفخمة أو بعض شركات الخدمات الخاصة بكبار رجال الأعمال، ومعظم الذين يطلبونها إنما للتعامل بها في الأسفار الخارجية.

I.3– نشاط الدفع على الإنترنت:

شهدت عمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقة البينكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة، وترجع هذه الزيادة أولا إلى ارتفاع عدد المواقع الجزائرية التي تقدم خدمة الدفع عبر الإنترنت من 31 إلى 45 موقعاً، كما أن القيود المفروضة على التنقل خلال هذه الفترة جعلت منها أفضل طريقة لبيع سلعهم هي إتاحة إمكانية الدفع عن بعد، والجدول الموالي يبين حجم المعاملات التي تم تسويتها عن طريق الأنترنت.

الجدول (1): حجم معاملات الدفع على الإنترنت

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
هاتف / اتصالات	6 536	87 286	138 495	141 552	4 210 284
نقل	388	5 677	871	6 292	11 350
تأمين	51	2 467	6 439	8 342	4 845
كهرباء/ماء	391	12 414	29 722	38 806	85 676
خدمة ادارية	0	0	1 455	2 432	68 395
خدمات	0	0	0	5 056	213 175
بيع البضائع	0	0	0	0	235
العدد الاجمالي للمعاملات	7 366	107 844	176 982	202 480	4 593 960
المبلغ الإجمالي	15 009 دج 842,02	267 993 دج 423,40	332 592 دج 583,28	503 870 دج 361,61	5 423 727 دج 074,80

المصدر: تجمع النقد الآلي، على الموقع:

, https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet 12\12\2021

I.4– نشاط السحب على جهاز الصرف الآلي:

ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2020، محققة 58 مليون معاملة بقيمة إجمالية بلغت ألف مليار دج، وترجع هذه الزيادة إلى توسع الشبكة البنكية للموزعات، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2): حجم السحب على الجهاز النقدي

السنة	العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي البيبنكية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6 868 031	98 822 524 500,00دج
2017	1443	8 310 170	126 398 291 000,00دج
2018	1441	8 833 913	136 233 452 000,00دج
2019	1621	9 929 652	164 116 233 000,00دج
2020	3030	58 428 933	1 073 004 953 000,00دج

المصدر: تجمع النقد الآلي، على الموقع:

/, 12\12\2021https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm

I.5– نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني:

فيما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية فقد شهدت تطوراً ملحوظاً، وقد جاء هذا التحسن كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الالكتروني في الجزائر خاصة في الفضاءات التجارية، وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم الدفع في محطة الدفع الإلكتروني.

الجدول (3): حجم الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

السنة	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5 049	65 501	444 508 902,40دج
2017	11 985	122 694	861 775 368,90دج
2018	15 397	190 898	1 335 334 130,76دج
2019	23 762	274 624	1 916 994 721,11دج
2020	33 945	711 777	4 733 820 043,01دج

المصدر: تجمع النقد الآلي، على الموقع:

/, 12\12\2021https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe

II – عوائق تسريع وسائل الدفع الحديثة في الاقتصاد الوطني

يعاني النظام المصرفي الجزائري من عدة نقائص أثرت سلباً على مستوى أدائه مقارنة مع عديد الدول، وهو ما ساهم في التأخر الملحوظ في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، خاصة في استعمال وسائل الدفع الحديثة والصيرفة الإلكترونية، ومن بين هذه المظاهر ما يلي:

II.1– انخفاض قيمة العملة الوطنية:

يقصد بقيمة العملة في النظام النقدي الداخلي، العملة كمقياس للقيم الاقتصادية والتي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية في النظام النقدي الداخلي (زينب عوض الله، أسامة مُحَمَّد الفولي، 2003، ص 208). أما القيمة الخارجية فتحدد بمقدرة العملة الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة العملة سواء كانت ثابتة أو متغيرة تعتبر مؤشرات لقيمة العملة الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القيمة (القوة الشرائية) الداخلية لها. فحتى تؤدي النقود وظائفها عبر الزمن لابد أن تتمتع بالاستقرار عبر هذا الزمن، سواء من حيث وجودها أو من حيث قيمتها، ولا شك أن الاستقرار النقدي هذا–عبر الزمن– يولّد في ذاته استقرارا لذات النقود في أذهان الناس، وهو ما يترجم بالثقة فيها واعتمادها في قراراتهم المرتبطة بالمستقبل كالادخار والعقود المؤجلة (رحيم حسين، 2002، ص 241).

هذا وشهدت قيمة العملة الوطنية الحقيقية انخفاضاً محسوساً في السنوات الأخيرة، هذا الانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود وانعكاسه في ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ساهم في زيادة الطلب على السيولة من أجل إتمام المعاملات اليومية.

الجدول (4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو 2012–2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار مقابل دج US/DA	78,10	79,32	83,17	92,6	109,4	110,9	116	119
الاورو مقابل دج EUR/DA	102,9	101,3	107,9	111,4	121,1	125,2	138	134

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

II.2– ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود القانونية و الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل، و الملاحظ أن حجم النقود القانونية تشكل آلاف المليارات من العملة الوطنية، مما يوضح مدى استخدام النقود السائلة بدل الاعتماد على آليات الدفع الحديثة في تسوية مختلف المبادلات و المعاملات اليومية، والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

الجدول (5): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر للفترة 2012– 2018

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2012	2952,3	4729,2	**7681,5**	3333,6	**11015,1**
2013	3204,0	5045,8	**8249,8**	3691,7	**11941,7**
2014	3658,9	5944,1	**9603,0**	4083,7	**13686,7**
2015	4108,1	5553,1	**9661,2**	4443,3	**13704,5**
2016	4497,2	4909,8	**9407,0**	4409,3	**13816,3**
2017	4716,9	5549,2	**10266,1**	4078,5	**14974,6**
2018	4926,8	6477,3	**11404,1**	5232,6	**16636,7**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2012-2018.

يمكن تحليل بنية الكتلة النقدية من خلال مكوناتها، حيث تتشكل الكتلة النقديةM2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب و التي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، بينما تتكون النقود القانونية – التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر– من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، نظراً لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال فترة الدراسة بحوالي17,30%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد الوطني.

II.3– ارتفاع سيولة الاقتصاد:

إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB (بالأسعار الجارية)، نجد ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، و من سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج، أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة 6% لمدة 20 سنة (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 29).

بينما ترجع أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد ابتداءً سنة 2000 م إلى الشروع في تطبيق عدة برامج تنموية أدت إلى ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014، (Banque d'Algérie, 2014, p79) ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو للفترة 2016-2030، وقد رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

الجدول (5): تطور معدل سيولة الاقتصاد الوطني 2012–2018م

الوحدة: مليار دج

المتغير / السنة	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد M2/PIB
2012	11015,1	16 209,6	**68,4**
2013	11941,7	16 647,9	**62,5**
2014	13686,7	17 228,6	**79,4**
2015	13704,5	16 702,1	**82,0**
2016	13816,3	17 406,8	**78,9**
2017	14974,6	18 575,8	**80,6**
2018	16636,7	20 259,1	**82,1**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2012–2018.

الملاحظ من الجدول أن سيولة الاقتصاد في ارتفاع مستمر، مع العلم أن هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج النقدي.

II.4– ضعف سرعة تداول النقود:

فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة2000م، أين وصلت سنة 2012 إلى 1,46 لتنخفض في سنة 2018 إلى 1,22.

وما يمكن ملاحظته عموما في بنية الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني هو أن في مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية، أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. حيث قدرت هذه النسبة بـ 26,7 % سنة 2014 لترتفع بعدها إلى 29,6% سنة 2018م (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012–2018، ص 159). وتدل هذه الحالة بكل وضوح على أنه رغم إصرار السلطات في ظل الإصلاحات النقدية المتعاقبة ومختلف التعديلات الملحقة به بهدف التقليص من

التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية، إلا أن حجم العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي في ارتفاع مستمر. والجدول الموالي يظهر ضعف معدل سرعة تداول النقود في الاقتصاد الوطني.

الجدول (6): تطور معدل سرعة تداول النقود للفترة 2012–2018م

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سرعة تداول النقود PIB /M2	1.46	1,6	1,26	1,22	1,27	1,24	1,22

المصدر: من إعداد الباحث: بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم (5)

II.5– ارتفاع مستوى التضخم:

عرفت السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، مما جعل المواطن يبحث على سيولة أكبر من أجل تلبية رغباته اليومية من الإنفاق على هذه المواد وبالتالي الاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة النقدية (دحماني فاطمة، عبد الكريم سهام، 2020، ص 198).

كما أن التوسع القوي لنفقات الميزانية الجارية في فترة الدراسة مع النمو المعتبر للاستهلاك الخاص، كل ذلك أدى إلى تسجيل مستوى قياسي في معدل التضخم (8,89%) سنة 2012م، هذا المستوى القياسي للتضخم أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار عامة وأسعار المواد الغذائية خاصة– وهي التي تتطلب مبالغ نقدية سائلة– نتيجة الطلب المتزايد على هذه السلع والخدمات (لكساسي مُحَّد، 2013، ص11).

بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري في نشوء التضخم المستورد الذي يحدث عندما لا يستطيع سعر الصرف امتصاص هذا النوع من التضخم باعتباره أحد محدداته، والشكل الموالي يبين مستويات التضخم خلال فترة الدراسة.

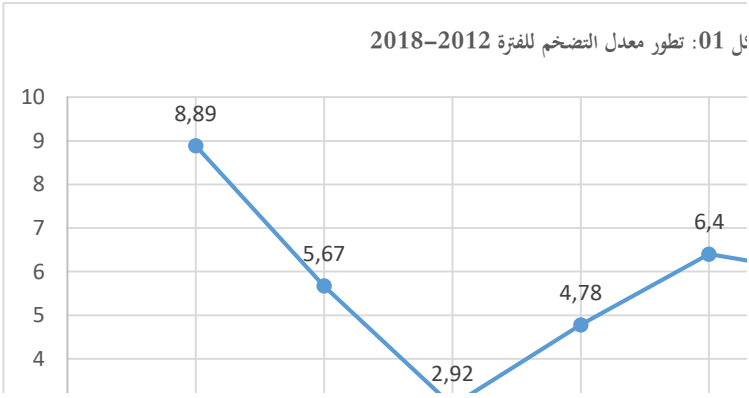

ل 01: تطور معدل التضخم للفترة 2012–2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 2012-2018.

II.6– ضعف قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع:

تتناسب قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على جذب المدخرات طردياً مع العائد (سعر الفائدة) الذي يدفع على المبالغ المودعة لديها فإذا كانت دوافع المدخرين تتمثل في: السيولة، الأمان، العائد؛ فمع ثبات العوامل الأخرى فإن الطلب على الأصل المالي من جانب المدخرين يتناسب طردياً مع العائد على ذلك الأصل.

كما أن التعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية وعلاقتها بالناتج المحلي يقيس قدرة البنوك التجارية وفعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (7): حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012– 2018

السنة	التغير في الودائع %	التغير في PIB%	الميل المتوسط PIB\الودائع	الميل الحدي △PIB\△الودائع
2012	-	-	0,29	**-**
2013	6,7	2,7	0,30	**0,40**
2014	17,8	3,5	0,34	**0,20**
2015	6,6-	3,0-	0,33	**0,45**
2016	11,6-	4,2	0,28	**0,36**
2017	13,02	6,7	0,29	**0,51**
2018	16,72	9,1	0,32	**0,54**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4، 5.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر إلاّ أن الميل المتوسط للودائع والذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقاً لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي يظهر أن هناك استقرار في نسبة ضعيفة، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لاسيما الادخارية، أما فيما يتعلق بالمرونة الدخلية للودائع البنكية فيتضح أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة قليلة المرونة، وما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، والذي يعد مؤشر على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، وضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من طرف البنوك الجزائرية وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة.

II.7– ضعف نسبة التغطية المصرفية:

تُحسب نسبة التغطية المصرفية بقسمة عدد السكان في البلد على عدد الوكالات أو الشبابيك المصرفية المتوفرة، وتعتبر هذه النسبة في الجزائر الأضعف تقريباً بين بلدان حوض المتوسط والبلدان العربية، ففي الوقت الذي يتوفر فيه شباك لكل 25000 نسمة في الجزائر، نجد هذه النسبة أفضل بكثير في البلدان المجاورة، إذ تبلغ شباك لكل 9000 نسمة في تونس، وشباك لكل 9500 نسمة في المغرب، مع الإشارة إلى أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي 3000 مواطن.

وحتى بالنسبة للشبابيك الآلية تسجل الجزائر نسباً ضعيفة جداً، إذ تبلغ هذه النسبة 6,5 شباك لكل 100 ألف نسمة، بينما تبلغ في تونس 23,59، وفي المغرب 25,11، وفي المملكة العربية السعودية 69,80، وفي البرازيل (كمثال عن الاقتصاديات الناشئة) 130,74؛ مما يعني أن الجزائر تسجل تأخراً كبيراً في هذا المجال (آدم حديدي، سليمان ناصر، 2015، ص20).

III– النتائج و التوصيات:

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة قد قطعت أشوطاً كبيرة في هذا المجال، فالملاحظ أن أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية لا تزال متخلفة، ولا يزال الاعتماد كبيراً على استعمال النقود القانونية في المعاملات عوض الشيكات والبطاقات البنكية، وهذا رغم محاولات تطبيق العديد من برامج العصرنة لأنظمة الدفع في الجزائر بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، إلا أن ذلك لم يؤتي بثماره بسبب أن العديد من تلك البرامج لم تصمَّم وفق متطلبات المجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى ضعف نسبة التغطية المصرفية في الجزائر والتي تبقى الأضعف تقريباً في بلدان حوض المتوسط والبلدان العربية.

– إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى ارتفاع نسب السيولة المصرفية مما يشجع المصارف على زيادة منح الائتمان، كما يقضي على أزمة السيولة الراهنة في الجزائر.

–تقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري والتقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود قانونية لا يكون إلا بتطوير أنظمة دفع خاصة بالشيكات والبطاقات الإلكترونية.

–وسائل الدفع الإلكترونية بحاجة ماسة إلى تكريس منظومة قانونية خاصة بها، تضمن حماية قانونية كافية لكل أطراف العلاقة القانونية الناشئة عن التعامل بها.

–إن أغلب التحديات التي تواجهها المصارف الجزائرية في تقديم الخدمات الإلكترونية هو عدم ثقة أفراد المجتمع في التسديد عبر وسائل الدفع الإلكترونية نظراً لقلة الوعي المصرفي لديهم.

لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولاً، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الإلكترونية ثانيا حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع، وعليه نقدم التوصيات والمقترحات التالية:

– تشجيع المصارف على استخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المبتكرة، وتشجيع التعامل بالنقود الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها، وتوفير الأدوات والضوابط واللوائح التي تتيح التعامل بها وتداولها.

– إعطاء الأهمية البالغة لعملية تطوير نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والاستغلال الأمثل للأنترنت في مجال الخدمات والتجارة.

–على بنك الجزائر القيام بتحديث وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية بما يتماشى والتطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية، من أجل خفض تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى كونه يساعد على توفير مجموعة واسعة من أدوات الدفع التي يمكن توظيفها للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

–يجب على المصارف الجزائرية تشديد الرقابة على تعاملاتها الإلكترونية عن طريق توفير نظام رقابي فعال للحد من الأضرار الناتجة عن تجاوزات مرتكبي الجرائم الإلكترونية التي قد تلحق أضرارً جسيمة بالنظام المصرفي.

الهوامش والمراجع:

كتب:

1– جمال زكي الجريدلي. (2008). البيع االلكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة إلنترنيت، دراسة فقهية مقارنة. مصر: دار الفكر الجامعي.

2– حوالف عبد الصمد .(2015) .النظام القانوني لوسائل الدفع االلكترونية .الجزائر, أطروحة لنيل شهادة الدكتواره، كلية الحقوق: جامعة بوبكر بلقايد تلمسان.

3– رحيم حسين .(2002) .وظائف النقد في الفكر الاقتصادي.رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.

4– زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي. (2003). أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي. الاسكندرية: منشورات الحلبي الحقوقية.

مقالات:

5– آدم حديدي، سليمان ناصر. (2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(2)، 20.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/2/2/5190

6– حيدر كامل مجيد. (2021). واقع وسائل الدفع الإلكترونية في العرق للمدة 2010–2018. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19(69)، 49.

https://www.iasj.net/iasj/download/b912dd084461fc31

7– دحماني فاطمة، عبد الكريم سهام. (2020). تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2019. مجلة الإبداع، 10(01)، 198.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/269/10/1/137004

8- رابح شليق .(2021) .وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر .مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادي445 .,(01)07

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/7/1/154002

9- سايحي الخامسة، طويل حدة .(2019) .أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة .مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية.74 ,13(02)

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/13/2/105002

10- لخضر لعروس، عبد الهادي مسعودي. (2017). تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 320.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/463/1/2/83578

تقارير وقوانين:

11- تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. (2012-2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر.

12- الجريدة الرسمية عدد 28 .(16 05 ,2018) .المادة 6 من القانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي سنة 2018يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

13- الجريدة الرسمية عدد 43. (14 07, 2010). المرسوم التنفيذي رقم: 10-181 ،المؤرخ في:/13/ 07 2010. صفحة 12.

14- الجريدة الرسمية عدد 75. (20 11, 2005). المرسوم التنفيذي رقم: 05-442 المؤرخ في: /14/ 11 2005. صفحة 11.

15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني. الجزائر.

16- لكساسي، محمد. (2013). وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر: لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني.

مراجع أجنبية:

17- AL-maaitah, M. (2011). Empirical Study in the Security of Electronic Payment Systems. International Journal, 8(1), 395.

18- Banque d'Algérie. (2014). Rapport -évolution économique et monétaire en Algérie. Algérie.

19- Mohammad Auwal Kabir, S. Z. (2015). Adoption of e-Payment Systems. International Conference on ECommerce, At Kuching, (p. 113). Sarawak.